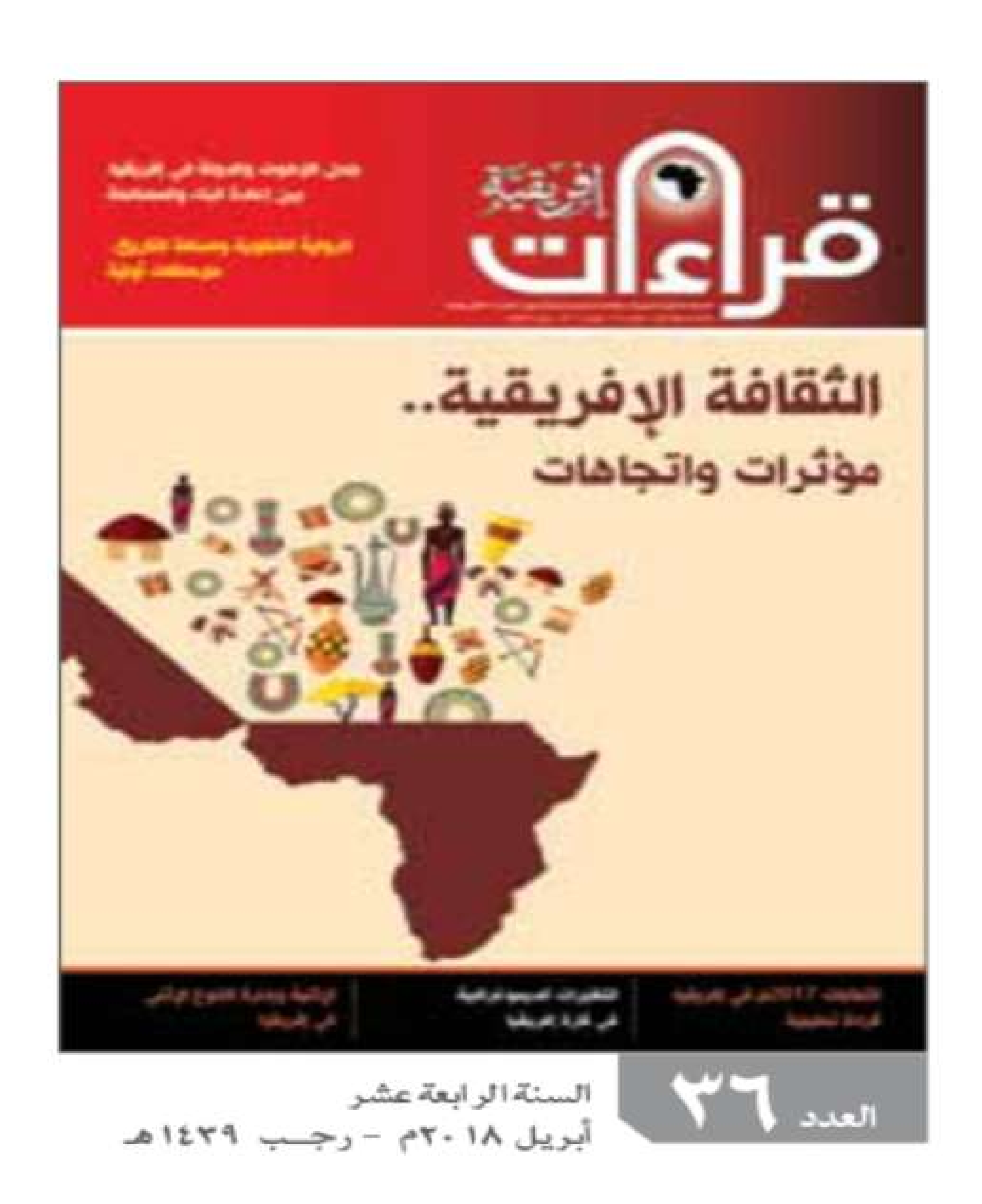

قراءات إفريقية
الثقافة الإفريقية..
مؤثرات واتجاهات
العدد ٣٦
السنة الرابعة عشر
أبريل ٢٠١٨م - رجب ١٤٣٩هـ

قراءات إفريقية

الثقافة الإفريقية.. مؤثرات واتجاهات

العدد ٣٦
السنة الرابعة عشر
أبريل ٢٠١٨م - رجب ١٤٣٩هـ

الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا



د. عبده باه

باحث في الشـؤون الإفريقية من السـنغال- دكتوراه في القانون الدولي

يُعَدُّ مصطلح «الإثنية» من أكثـر المصطلحات الاجتماعيـة إشكاليـة، ويرجـع ذلـك إلـى نشأته وتطوّر استخداماته، وجرى نقاشٌ بين العلماء حول هـذا المصطلح دون اتفاقٍ علـى تعريفٍ محدّد. وأهميـة تحديـد مفهـوم مثـل هـذا المصطلـح تنبع ممّـا يترتّب عليه مـن ممارساتٍ وترتيبـاتٍ اجتماعية وسياسية بل واقتصادية، سواء من قِبَل سلطة الدولة أو مـن قِبَـل إثنيـاتٍ أخرى، كمـا أنّ الفكر السياسـي والحقوقـي، لأغراضٍ متنوعـة، يولي اهتمامـاً كبيراً للإثنيـات، فأصبحـت مجـالاً للأخـذ والـردّ فـي ظلّ الخطاب الإعلاميّ المعولم.

تكتنف مصطلح «الإثنية» إشـكاليةٌ بحثية، تتمثّل في تحديـد معالمـه ومفهومه، والفـرق بينه وبين المصطلحات المشـابهة، كما تظهر إشكالية الوضع القانوني والسياسـي للإثنية في ظلّ الديمقراطيات

والحقوق والحريات الفردية والجماعية، حيث تثير الإثنية مسائل الشراكة في الحكم وتوزيع الثروات، وأكثر من ذلك الحكم الذاتي والانفصال، وكثيراً ما تكون الإثنية أرضيةً لتوترات بل صراعات، سواء بينها وبين الحكومات، أو فيما بين إثنيات مختلفة.

وإفريقيا ابتُليت بوضع حدود دولها من قِبَل الغرب، في مؤتمر برلين (١٨٨٤/١٨٨٥م)، دون مشاركة الإفريقيّين أنفسهم، وأدى ذلك إلى تقسيم كثيرٍ من الإثنيات بين عدة دول، مثل: الفولانية والهوسا والماندينج- في غرب إفريقيا-، والسواحلية والأورومو والصومالية- في شرق إفريقيا-، والأمازيغية- في شمال إفريقيا-، وكذلك بعض الإثنيات في الجنوب والوسط الإفريقي.

المبحث الأول: مفهوم الإثنية وخصائصها:

تأتي إشكالية كلمة وظاهرة «الإثنية» Ethnicity من كونها متعددة الأبعاد، ثقافية اجتماعية أو سياسية واقتصادية، ويتناول الباحث في هذا المبحث: أصل المصطلح ومفهومه، وما يميّزه عن المصطلحات الشبيهة.

أولاً: أصل مصطلح «الإثنية» وتعريفه:

١- أصل مصطلح الإثنية:

من المهمّ جدّاً معرفة تطوّر مصطلح شاع استخدامه، خصوصاً إذا كان يحمل مفهوماً اجتماعيّاً متعدّد الأبعاد والمعاني، إذ قد يحدث أن تنشأ مفردة من مفردات اللغة وتحمل معنى معيّناً، ثمّ بتطور استخدامها يتغيّر ذلك المعنى الأصليّ إلى معنى أوسع أو معنى آخر، وهذا ما أصاب مصطلح «الإثنية».

يذهب بعض الباحثين إلى أنّ كلمة «الإثنية» ذات أصلٍ لاتيني[١] ethnos، أو Ethnicus في اللاتينية الأخيرة، و Ethnikos أو Ethos في اليونانية، وذلك في القرن الخامس عشر[٢].

ويبدو أنّ كلمة «الإثنية» في اللغة الإنجليزية كانت في الأول تعني «الوثني»، وهو مَن ليس مسيحيّاً ولا يهوديّاً، وفي القرن العشرين أخذت معنى آخر، وهو المعنى الاجتماعي الثقافي[٣]، ثمّ في الستينيات من القرن العشرين كانت تُستخدم غالباً لوصف أقليات ذات أصلٍ واحدٍ وثقافةٍ متميّزة تعيش مع مجموعة أكبر منها؛ وفي الفترة الأخيرة بدأ استخدام «الإثنية» يتجه نحو وصف أيّ مجموعة من الناس تتميّز بانتمائها الأصليّ وثقافتها المشتركة[٤].

ويُرجع البعض، مثل سليم درنوني، استخدام مفهوم الجماعة الإثنية إلى بداية القرن العشرين، تحديداً في ١٩٠٩م، لتشير في الأول إلى الأقلية العديدة، ثم فيما بعد أصبح يتردّد معناه بين التعبير عن جماعةٍ فرعية، والتعبير عن جماعةٍ أساسيّةٍ أو أمّة، أو الجمع بين المعنيَيْن[٥].

وعلى ذلك؛ كان المعنى الدينيّ هو الغالب في الاستخدام الأول لمصطلح الإثنية، ثم تطوّر فيما بعد

التعدّد الإثني من سنّة الحياة، وتتوقف إيجابياته على الوعي الجماعي وحسن إدارته، وسلبياته ترجع إلى عدم الوعي وسوء استغلاله

(١) قيلي؛ بهاء الدين مكاوي محمد: الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل، ٢٠٠٧م، ص٩.

(٢) www.etymonline.com

(٣) www.etymonline.com

(٤) Susanne Lachenicht: www.oxfordbibliographies.com

(٥) www.dernounisalim.com

إلى معنى الأقلية العِرْقية. ونظراً لتطور الاستخدامات المتنوعة لكلمة «الإثنية» عبر الزمن، ولأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية، اختلفت تعريفاتها بين المتخصّصين.

٢- تعريف الإثنية:

تعبّر معظم تعريفات الإثنية عن النوعية والعددية لمجموعة من الناس، أما المعنى الدينيّ فلم يعد متضمّناً في تلك التعريفات.

هذا وما زال تعريف الإثنية مختلفاً فيه، حسب التخصّصات العلمية بين المجالات الأنثربولوجية والسياسية والاقتصادية، لكنّ عنصر الثقافة المشتركة أساسيٌّ في الجميع. يركز البعض في تعريفهم للكلمة على الأقلية العددية لفئة من الناس يتشاركون في خصائص معيّنة، بينما يركز البعض الآخر على الأصل والعِرْق أو النوعية النّسَبية أو الفسيولوجية لمجموعة من الناس ذات خصائص متميّزة عن المجموعات الأخرى.

يعرّف البعض مصطلح «الإثنية» بأنها: «مجموعة من الناس محدودة، تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه، يعتقد أفرادها- أو يعتقد الآخرون- بأنّ أفرادها يرتبطون بأواصر عِرْقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة».

وقريبٌ من هذا التعريف ما ورد في تقرير باتريك- عن الإحصائيات الإثنية وحماية البيانات لدول الاتحاد الأوروبي- بأنها: «مجموعة فرعية ضمن عدد أكبر من السكان يتقاسمون سلالةً مشتركة، حقيقيةً كانت أو مُفترَضة، وتاريخاً مشتركاً وعناصر ثقافية تحدّد هوية المجموعة، مثل القرابة أو الدّين أو اللغة أو الإقليم المشترك أو الجنسية أو المظاهر الفيزيقية»(١).

وتعريفٌ آخر للإثنية بأنها: «تجمّع بشري؛ يشترك أفراده في بعض المقوّمات الفيزيقية أو الثقافية أو الدينية أو التاريخ، أو غيرها من المقوّمات الثقافية»(٢).

وبناءً على التقسيم الاقتصادي للمجتمع؛ يرى البعض أنّ مفهوم «الإثنية» ينبني على كون البنية الاقتصادية للمجتمع مقسّمةً بين المركز والمحيط (الأطراف)، حيث يتلقّى العمّال في المحيط عائداً أقلّ مقارنةً بالمركز، في ذلك المحيط يتركز المهاجرون حتى يمثّلوا مجموعةً متضامنةً وتحافظ على ثقافتها المشتركة، وبذلك تتكون الإثنية بناءً على اقتصادٍ متفاوت uneven economy بين المركز والمحيط(٣).

ويرى وسيفولود إساجيو Wsevolod W. Isajiw- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تورنتو والرئيس السابق لرابطة الدراسات الإثنية الكندية- أنّ الإثنية تتضمّن عنصرَيْن: «الجماعة الإثنية» التي تمثّل أساس المفاهيم الأخرى، وهي ظاهرة جماعية، و «الهوية الإثنية» التي تمثّل ظاهرةً لخبرة فردية. والإثنية نفسها بوصفها مفهوماً مجرّداً تعدُّ مرجعية ضمنية للسمات الجماعية والفردية، وعلى ذلك يعرّف إساجيو الجماعة الإثنية بأنها: «مجموعة معيّنة من الناس يتشاركون نفس الثقافة، أو أحفاد أولئك الناس والذين قد لا يشتركون في تلك الثقافة؛ لكنهم يربطون أنفسهم بهذه المجموعة السلالية»(٤).

وعلى ذلك؛ تتفاوت تعريفات الإثنية في تركيزها

---

(١) Patrick Simon, Statistiques “ethniques” et Protection des données dans les pays du Conseil de l’Europe, Rapport d’étude, Institut National d’Etudes Démographiques, Strasbourg, 2007, pp 28-29.

(٢) الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل، مصدر سابق، ص٩.

(٣) Wsevolod W. Isajiw, definition and dimensions of ethnicity: a Theoretical Framework, published on: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.536.2347&rep=rep1&type=pdf

(٤) Ibid. pp 5-6.

على العناصر الأساسية لهذا المصطلح، فالتعريف الأول تضمّن الأقلية العددية أمام الأغلبية في مجتمع واحد، ويرى الباحث أنّ تضمين هذا التعريف العنصرَيْن: (الأقلية العددية والوطنية) جعله غير موفق، لأنّ الإثنية قد تكون أقلية كما أنها قد تمثّل أغلبية، وكذا يمكن أن تكون الإثنية في دولةٍ واحدة أو في أكثر من دولة، لأنّ هناك إثنيات عابرة للحدود.

من ناحية أخرى؛ إنّ المفهوم الاقتصاديّ في تعريف الإثنية غير مستساغ، لأنّ إضفاء المفهوم الاقتصاديّ على الإثنية، بمعنى الأقلية الاقتصادية ذات الثقافة الخاصّة، يتجاهل أهمّ عنصر في مفهوم الإثنية، ألا وهو الانتماء العِرْقي أو الأصلي مع مقوّمات الثقافة الأخرى؛ مثل اللغة والتاريخ والدّين أحياناً.

«الإثنية»- في رأي الباحث- تتضمّن عناصر أساسيّة لابدّ لأي تعريفٍ لها أن يشملها، وتتمثّل تلك العناصر في: الانتماء السلالي، ومحدّدات الثقافة المشتركة- وبخاصّة اللغة والتراث-. وليس للفرد خيارٌ في انتمائه العِرْقي لأنه يُولد به، أمّا معظم محدّدات الثقافة؛ فإنها مكتسَبات يمكن أن تتغيّر وفقاً لتطور الحياة العامّة.

وعلى ذلك يمكن تعريف الإثنية بأنها: «مجموعة من الناس يرتبطون بأواصر عِرْقية، ولهم ثقافة مشتركة متميّزة عن الآخرين».

ويجمع هذا التعريف كلّ مجموعة بشرية ذات انتماءٍ عِرْقيٍّ واحدٍ وتشترك في ثقافةٍ متميّزة، كما أنه يمنع ارتباط الإثنية بالأقلية العددية، وكذا ارتباطها بوطنٍ معيّن؛ لأنّ الإثنية الواحدة يمكن أن توجد في أكثر من بلد.

ثانياً: الفرق بين الإثنية والمصطلحات المشابهة ومميزات الهوية الإثنية:

هناك عدة مصطلحات تتقاطع حول تحديد المجموعات البشرية المتنوعة، وأهمّها: (الأمّة، والقبيلة، والعشيرة، والعنصرية، والعِرْقية، والقومية، والأقلية)، ومن الصعوبة بمكانٍ تحديد مفاهيمها منعزلةً بعضها عن بعض؛ لأنها نشأت وتطوّرت في مراحل وظروف مختلفة.

ويرى البعض أنّ مصطلح «الإثنية» حديثٌ نسبيّاً، إذ إنه حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين لم يكن يُستخدم إلا قليلاً، ولم تكن نصوص الكتب تتضمّن تعريفاً له، وكان مصطلح «القبيلة» هو المستخدم قبل الحرب العالمية الثانية لمجتمعات ما قبل الحداثة، ثم استُخدم مصطلح «العنصر race» للمجتمعات الحديثة، وهو مصطلح ينبني- مثل العِرْق- على أساسٍ بيولوجي، ونظراً لارتباط العنصرية بالفكر النازيّ استُبدل بمصطلح «العنصرية» مصطلح «الإثنية» في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويذهب البعض إلى أنّ «العنصر» استُخدم أولاً للتعبير عن النَّسَب، أي مجموعة بشرية ذات نسبٍ مشترك[1]؛ وهو يتداخل مع مفهوم «العِرْقية»، ولمصطلح «العِرْق» مفهومٌ بيولوجي يوحي بأنّ الخصائص الثقافية (اللغة والتراث والدّين والقومية...) فروقٌ فطرية موروثة، بينما مصطلح «الإثنية» يعتبرها مكتسبة غير وراثية. لكن يبقى الأمر غير محسوم؛ لأنّ المفاهيم تتغيّر وفقاً لتطوّر التفاعلات البشرية.

أمّا مفهوم «القومية»nationalism : فيبدو أنه تطوّر من التعبير عن مجموعة بشرية ذات أصول مشتركة، إلى المفهوم الحديث للتعبير عن جماعة بشرية تقطن معاً في بلدٍ واحد، حدث هذا التحوّل منذ نشأة الدولة القومية national state التي تضمّ مختلف القوميات، وأصبح مفهوم القومية متداخلاً مع: الأمّة Nation والشعب People بمفهومهما السياسي.

ومصطلح «الأمّة» Nation لاتينيّ الأصل

(١) Ian Law, Racism, Ethnicity and Social Policy, Prentice Hall Harvest Wheatsheaf, London, 1996, p 3.

«natio»، يعني جماعةً من الناس يتشاركون في خصائص وقيم معيّنة مثل اللغة والتاريخ والتراث والدّين والوطن، لكنّ جزءاً من المفهوم الحديث للأمّة أصبح يعني: «الدولة أو الوطن»، وهو المعنى المستخدم في ميثاق الأمم المتحدة، حيث بدأ بالتعبير: «نحن شعوب الأمم المتحدة We the Peoples of The United Nations»، ويُعنى بالأمم هنا: الدول الحديثة[1].

أما مصطلح «الأقلية»: فإنه يرتكز على العدد الكمّي أكثر من النوع، وليس بالضرورة أن ينتمي أفراد الأقلية إلى نَسَبٍ أو عِرْقٍ واحد، لكن المهم أن يشتركوا في خصائص معيّنة؛ قد تكون عِرْقية أو جنسية أو دينية أو جهوية... وتقابلها الأكثرية أو الأغلبية.

الهوية الإثنية:

تتجلى صعوبة تحديد الهوية الإثنية، أو هويات المصطلحات المشابهة له، في كونها ذات أبعادٍ متنوعة يمكن النظر إليها من مختلف الزوايا: الاجتماعية والثقافية والسياسية، فبناءً على ما سبق يمكن استخلاص الهوية الإثنية بكونها: الشعور بالترابط بين مجموعة من الناس ينتمون إلى أصلٍ وتاريخٍ مشترك، وتجمعهم خصائص ثقافية مكتسبة تميّزهم عن المجموعات الأخرى.

أما الهوية العِرْقية أو العنصرية؛ فإنها تنبني على الأصل النَّسَبي أو السلالي المشترك لجماعة (قبيلة أو عشيرة...) دون التركيز على الثقافة والمعتقدات. ويبدو أنّ هذه المصطلحات تنشأ وتُستخدم متبادلةً لتحاشي مفاهيمها السلبية، لكن من الملاحظ أنّ التفاعلات البشرية تجعل مصطلحاً ما يحمل دلالات سلبية تؤدّي إلى قيام بعض الجماعات بممارسات مؤذية ضدّ جماعات أخرى، أو على أحسن الأحوال ينظرون إليهم نظرة دونية.

يبدو أنّ المصطلحات الثلاثة: (الجنس، والعنصر، والعِرْق) تنبني على الأصل السلالي أو النَّسَبي، أما المفاهيم الحديثة لمصطلحات: (الشعب، والأمّة، والإثنية، والأقلية)؛ فتنبني أساساً على خصائص ثقافية وسياسية.

المبحث الثاني: الإثنية في إفريقيا:

إفريقيا - منذ قديم الزمان - مكوّنة من عدة أمم وقبائل وإثنيات، وهذه التعددية الإثنية سمة للمجتمعات القديمة والحديثة، لعلّ الجديد فيها هو زيادة وكثافة الاتصال والتواصل بين هذه الإثنيات، وأدى ذلك إلى زيادة التنقل والتداخل بل التزاوج بين الأمم والإثنيات في مختلف بقاع الأرض، وينتج عن ذلك تغيّرات وتبدلات لسمات تلك الإثنيات أو عناصرها؛ لتتكون مجموعات جديدة عبر آلاف السنين.

أولاً: خريطة الإثنيات في إفريقيا وتعامل الاستعمار مع التعدّد الإثني:

تتميّز إفريقيا بتعدد الإثنيات، ومن الصعوبة بمكانٍ تحديد رقم لعددها فيها، لعدة أسباب، أهمّها إشكالية تحديدٍ مفهوم الإثنية، وتشعّب الإثنيات في إفريقيا، وتنقّل تلك الإثنيات، ثم العوامل السياسية والاقتصادية، بل حتى أبرز العناصر التي تنبني عليها الإثنية - مثل اللغة - يصعب إحصاؤها وحصرها.

١- التعدّد الإثني في إفريقيا وتأثيراته السلبية والإيجابية في المجتمعات الإفريقية:

أ- التعدّد الإثني في إفريقيا:

تُعدُّ إفريقيا القارة الثانية من حيث المساحة، ومن حيث السكان، فعدد سكانها يزيد على ١,٢ مليار نسمة، وسوف يتضاعف في العام ٢٠٥٠م ليصبح ٢,٤ مليار، وسكان إفريقيا موزعون على ٥٥ دولة، ويُعدُّ التعدّد الإثنيّ واقعاً حقيقيّاً في كلّ الدول الإفريقية،

(١) انظر: عبده باه: الحماية القانونية الدولية لحقوق الشعوب: دراسة تطبيقية على الشعب الفلسطيني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م، ص (١٣-٢٤).

كما أنّه كان موجوداً في كثيرٍ من الكيانات السياسية الإفريقية القديمة، من ممالك وإمبراطوريات.

وبأخذ عنصر «اللغة» بوصفه من أهمّ عناصر الإثنية– لأنها تمثل الرابط والوعاء الثقافي لأفراد إثنيةٍ ما–، يمكن وضع خريطة لمعالم الإثنيات في إفريقيا، وإذا كان عدد اللغات في العالم يبلغ حوالي ٦٠٠٠ لغة؛ فإنّ في إفريقيا حوالي ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ لغة، يتفاوت عدد المتحدثين بها، منها ٧٥ لغةً يبلغ عدد المتحدثين بها مليوناً على الأقل[١]، ويمثّل هذا العدد ثلث لغات العالم. وتنتمي هذه اللغات الإفريقية إلى أربع أو خمس أسرٍ لغوية رئيسة: (الأفروآسوية، والنيجر كونغوية بمجموعتيها، والنّيل الصحراوية، والخوسية، والأوسترنيسية)، وتحت كلّ أسرة مجموعات لغوية متعددة[٢].



ويقدّر البعض متوسط ٥٣,٦٣ إثنيةً لكلّ دولة[٣]،



التنوع الإثني بحدّ ذاته ليس معضلة، إنما العوامل الأخرى، سياسية أو اقتصادية، هي التي تؤدي دَوْر المحفّز نحو الصراع الإثني

وهناك إثنيات كبرى توجد في أكثر من دولة[٤]، وهي الإثنيات العابرة للحدود، والتعدّد الإثنيّ هو السمة الأساسية للدول الإفريقية، وقليلٌ منها تتكون من إثنيةٍ واحدة، مثل الصومال، وإن كانت تضمّ عشائر متنوعة، لكن ذلك لم يمنعها من التعرض لانقساماتٍ أدّت إلى حروبٍ أفضت إلى انهيار الدولة منذ عام ١٩٩١م بعد سقوط نظام سياد بري. وليس من السهل اختيار أكبر الإثنيات في إفريقيا، وذلك نظراً لأمرَيْن؛ الأول: ما يُلاحظ من عدم دقة البيانات والإحصائيات المتعلّقة بالإثنيات في إفريقيا؛ والثاني: حساسية هذه المسألة، فهي ذات أبعادٍ اجتماعيّة ثقافية وسياسية اقتصادية.

على الرغم من ذلك؛ يحاول الباحث تقديم بعض الإثنيات من مختلف الجهات الإفريقية، كما في الجدول الآتي[٥]، كنموذج للإثنيات الكبرى، وإن كانت تتفاوت فيما بينها من حيث العدد الكمّي والظهور الثقافي والدَوْر السياسي والاقتصادي. والأسماء– العربية والإنجليزية– في الجدول مرتبة أبجديّاً، ويلاحظ أنّ حروفاً في بعض الأسماء قد تختلف كتابتها، مثل حرف a يُكتب في العربية «أ» (أمازيق– أمهرية)، وأحياناً يُكتب «ع» (عرب– عفر).

---

(١) https://alp.fas.harvard.edu/introduction-african-languages (موقع جامعة هارفارد) ٢٠١٧/١١/٢٣.

(٢) مصدر الخريطة: https://en.wikipedia.org/wiki/Bantu_languages#/media/File:African_language_families.png

(٣) M.A.O. Aluko, The Ethnic Problem In Africa, Anthropologist, 5 (2), Kamla-Raj 2003, p 93.pdf.

(٤) https://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/04/Ethnic-groups-in-Africa.pdf.

(٥) http://www.africanpeople.info (27/11/2017).

١. إجبو	١. Afar
٢. أسانتي	٢. Amazik
٣. الأمازيغ	٣. Amhara
٤. الأمهرية	٤. Anlo-Ewe
٥. الألو-إيوي	٥. Arab
٦. أورومو	٦. Asante
٧. باكا	٧. Baka People
٨. بامبرا	٨. Bambara
٩. بيجا	٩. Beja
١٠. توتسي	١٠. Dinka People
١١. تيجر	١١. Fulani
١٢. تيجرينيا	١٢. Hadza
١٣. حامير	١٣. Hamer
١٤. خوسه	١٤. Hausa
١٥. خوسيان	١٥. Igbo
١٦. دينكا	١٦. Kanuri – Manga
١٧. زغاوه	١٧. Khoisan/KhoiKhoi
١٨. زولو	١٨. Lemba
١٩. سامبورو	١٩. Masai
٢٠. سكيريب	٢٠. Mursi
٢١. السواحيلي	٢١. Ndebele
٢٢. شونا	٢٢. Nubian/Anc- Eg
٢٣. الصومالية	٢٣. Nuer
٢٤. الطوارق	٢٤. Oromo
٢٥. العرب	٢٥. Samburu
٢٦. العفر	٢٦. Script
٢٧. الفولاني	٢٧. Shona
٢٨. كانوري	٢٨. Somali
٢٩. ليمبا	٢٩. Swahili
٣٠. ماساي	٣٠. Tigre
٣١. مورسي	٣١. Tigrinya
٣٢. نديبيلي	٣٢. Tuareg
٣٣. نوبية	٣٣. Tutsi
٣٤. نوير	٣٤. Wolof
٣٥. هادزا	٣٥. Xhosa
٣٦. الهوسا	٣٦. Yoruba
٣٧. وولوف	٣٧. Zaghawa
٣٨. يوروبا	٣٨. Zulu

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للإثنيات في إفريقيا؛ فيمكن النظر في الخريطة التي تبيّن بعض الإثنيات ومواقعها، أو الخريطة اللاحقة:



ويبقى السؤال عمّا إذا كان هذا التعدّد الإثني له تأثيرات إيجابية أو سلبية؟ والإجابة ليست بأمرٍ يسير؛ لأنّ الحكم العام أو المطلق في هذه القضية لا يكون منصفاً، كما أنّ الحالات قد تختلف من دولةٍ لأخرى، ويُحتمل أن تتدخل عوامل أخرى تجعل تأثيرات الإثنية إيجابية أو سلبية.

ب- التأثيرات الإيجابية والسلبية للتعدد الإثني في المجتمعات الإفريقية:

لا شك بأنّ هذا التعدّد الإثني له تأثيرات على مستويات مختلفة، لكن تحديد ما إذا كانت إيجابية أو سلبية يتطلب تحليل هذه الظاهرة في المجتمعات الإفريقية، مع الأخذ في الحسبان العوامل الداخلية المحيطة والخارجية، ثم تقديم أمثلة واقعية. وأرى أنّ تناول هذه التأثيرات يجب أن يكون من زاويةٍ محدّدة، لذا يُفضِّل الباحث التركيز على تأثيراتها في الاستقرار في ظلّ الدولة المعاصرة، وقبل ذلك يمكن الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات العامّة.

- الإيجابيات العامّة للتعدد الإثني:

يرى الباحث ويقرّ بأنّ التعدّد من سنّة الحياة، وتتوقف إيجابيات التعدّد الإثني على الوعي الجماعي وحسن إدارته، وسلبياته ترجع إلى عدم الوعي وسوء استغلاله.

ويمكن إيجاز الإيجابيات فيما يأتي:

• يُعَدُّ التعدّد الإثني ثراءً للبشرية؛ لأنّ الحياة الفردية والجماعية في حاجةٍ إلى التنوع المتكامل.

• التعدّد يُبرز القدرات والمهارات، من خلال التنافس الشريف (التسابق) في تقديم المساهمات المفيدة للمجتمع.

• السعي المستمر نحو الوحدة؛ لأنّ الوحدة تنبني على تعدّد وتنوّع عناصرها، ولولا التعدّد لا تكون للوحدة قيمة أو وجود في عالم البشر، وهذا السعي من أجل الوحدة يجعل المجتمع ينشد القوة والقدرة على مواجهة التحديات، وفي ذلك بقاء الحياة واستمرارها، كلّ ذلك يتوقف على الوعي الجماعي، وحسن إدارة هذا التعدّد الإثني، ويؤدي ذلك إلى الشراكة والتنافس الشريف تحت مظلة قبول الآخر.

- السلبيات العامّة للتعدد الإثني:

تترعرع سلبيات التعدّد الإثني في ظلّ الظلم وعدم الإنصاف والجهل، وتنمو في غياب دَوْر الدولة، خصوصاً في مناطق التوتر أو الصراع الإثني.

وتتجلى هذه السلبيات فيما يأتي:

• الصراع- بدلاً من التنافس الشريف- من أجل السلطة والنفوذ أو المصالح المادية.

• كون كثيرٍ من الإثنيات موزّعة على مختلف الدول ذات الحدود السيادية، ويؤدي ذلك إلى تعقيد ظاهرة التعدّد الإثني، كما أنه يمكن أن يجعل التوتر أو الصراع الإثني- إذا حدث- يمتد إلى دولٍ أخرى.

• جعل الانتماء الإثني فوق الانتماء الوطني، وليس الانتماء الإثني أمراً سيئاً بذاته ولا يتناقض مع الانتماء الوطني؛ لأنّ المرء يمكن أن يكون له انتماءات متعدّدة وليس بالضرورة أن تكون متناقضة، المهمّ في التعدّد الإثني أن ينسجم الانتماءان الإثني والوطني، وتؤدي الدولة دَوْراً مهمّاً في هذا الشأن.

ت- التأثيرات السلبية للتعدد الإثني على الوحدة والاستقرار:

تتجلى المشكلات الإثنية في مستويَيْن، الأول يتمثّل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدّراتها، والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة والشراكة، وابتُليت كثيرٌ من الدول الإفريقية بداء الصراع ذي الطابع الإثني.

وفيما يأتي أبرز تلك الصراعات بعد الاستقلال:

- حرب بيافرا في نيجيريا من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٠م: وظهر فيها الطابع الإثني، وبخاصّة إثنية «إيبو» غالبية سكان منطقة بيافرا، وكانت حرباً من أجل الانفصال، تدخلت فيها قوى خارجية؛ بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفيدرالية، وراح ضحيتها حوالي مليون شخص، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه نيجيريا- حتى الآن- من توترات طائفية ومشكلات جهوية.

- الحرب بين العشيرتَيْن: التوتسي والهوتو في رواندا عام ١٩٩٤م: وهي من أبشع الحروب الإثنية في إفريقيا، راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس، وسبق أن قامت حروبٌ بينهما في رواندا وبروندي،

مثل حـــروب ١٩٦٣م و١٩٧٢م و١٩٨٨م و١٩٩٤م، قُتل فيها حوالي مليون شـــخص، بالإضافة إلى مشـــكلة اللاجئين(١).

– الصراع بيـــن الأزواديّين- في شـــمال مالي- والسُّلطة: وزادت حدّة هذا الصراع في الآونة الأخيرة بعد دخول الجماعات الجهادية في شمال مالي.

– الحـــرب الأخيرة بين الجماعـــات في إفريقيا الوســـطى منـــذ ٢٠١٢م: وإن كان الطابـــع الدينـــي ظاهراً فيها بين قوات ســـيلكا المسلمين وأنتي بالاكا المســـيحية، إلا أنّ الطابع الإثني كان ممثّلاً فيها، إذ أصبح الفولانيون وعرب الشـــوا هدفـــاً لمقاتلي أنتي بالاكا.

– الحـــرب فـــي دولة جنـــوب الســـودان، بعد الانفصال باســـتفتاء ٢٠١١م: وهي حرب، تدور منذ ٢٠١٤م، بين معســـكر الرئيس ســـيلفاكير (من إثنية دينكا)؛ ومعســـكر نائب الرئيس السابق رياك مشار (من إثنية نوير).

٢- الاستعمار والتعدّد الإثني في إفريقيا:

جـــاء المســـتعمِرون في إفريقيـــا للهيمنة ونهب كلّ غالٍ ونفيس، من بشـــرٍ وموارد، فكان لابدّ له من اســـتغلال نقاط الضعف، وهي كثيرة في المجتمعات الإفريقية، ومن بينها التعدّد الإثني، فظلّ الاســـتعمار جاثماً على أراضي المجتمعـــات وأعناقها قروناً من الزمن، اســـتطاع خلالها تغييـــر كلّ معالم الخريطة السياســـية في إفريقيا، حيث خلّف تقسيمات جديدة للكيانات المســـمّاة بالدول وفقاً لحـــدودٍ اصطنعها، وتُـــوّج هذا التقســـيم الغنيمـــي في مؤتمـــر برلين (١٨٨٤/١٨٨٥م).





الخريطـــة الأولى ما قبل مؤتمر برلين لتقســـيم إفريقيا، والثانية ما بعـــد المؤتمر بحدود دول القارة آن ذاك(٢).

هكذا صارت الشـــعوب الإفريقية موزّعةً- وفقاً لمصالح المســـتعمِر ونفوذه- على مقاطعاتٍ حدودها لا تراعـــي التركيبـــة الإثنية الإفريقية، ولم يشـــارك الإفريقيون فـــي وضع تلك الحدود، ومن بين مقاصد المســـتعمِر في وضع حدود الدول الإفريقية: تطبيق سياسة «فرّق تســـد»- حيث تفصل الحدود بين أبناء

(١) Ravi Bhavnani & David Backer, Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences in Rwanda and Burundi, Santa FE Institute, 1999, p 3: http://samoa.santafe.edu/media/workingpapers/99-07-053.pdf.

(٢) مصدر الخريطتين: http://pages.uoregon.edu/maphist/english/AF/AF01-01.html

الجماعة الإثنية الواحـــدة-، وفرض الهيمنة والنفوذ، وتعلية شـــأن بعض الأقليات الإثنية على الأكثرية في بعـــض الدول؛ وزرع بؤر التوتـــر والنزاعات والحروب الأهليـــة، وهي كثيرة، أو حول الحـــدود، وهي قليلة، هكذا وظّف الاستعمار التنوع الإثني لخدمة مصالحه.

وبعد الاســـتقلال اســـتمر الفكر الاســـتعماريّ ممثلاً في: التخطيـــط لضمان موالاة النُّظم الحاكمة في إفريقيا للدول الإمبريالية، بأشـــكالٍ متنوعة، من وضع شـــروطٍ مجحفـــة في الاتفاقيـــات والعلاقات بين الطرفَيْن، إلى اغتيالات وإشـــعال فتن لمن يهدّد مصالحها، وضغوط سياسية واقتصادية.

وكان الزعماء الإفريقيـــون، في مؤتمر أديس أبابا لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م، منتبهين لهذا الفخّ، إذ قرّروا عدم المســـاس بحدود الدول التي خلّفها الاستعمار؛ درءاً لفتح باب النزاعات التي لا طائل منهـــا. وبعد تحويل المنظمة إلـــى «الاتحاد الإفريقي» تبنّى الأخير المبدأ نفســـه، ويـــرى الباحث حكمة هذا المبدأ وضرورته في إفريقيا للتقليل من النزاعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأحداث التي أدّت إلى انفصال بعض الأقاليم واســـتقلالها، مثل الحرب بين إثيوبيا وإريتريا التـــي أدّت إلى انفصال الأخيرة عـــام ١٩٩٣م، والحرب الجنوبية في الســـودان التي أفضت إلى انفصال الجنوب باســـم «جنوب السودان» عام ٢٠١١م.

وما زالت الشـــعوب الإفريقية تعاني من تداعيات الاســـتعمار، وهـــي بحاجـــةٍ إلـــى بناء شـــخصيتها الإفريقية بكلّ جوانبها الثقافية واللغوية والاقتصادية والسياسية.

ثانيـاً: إدارة التنـوع الإثنـي فـي ظـلّ الدولـة الإفريقيـة المعاصـرة:

١- أهمّ عوامل التوتر في إدارة التنوع الإثني:

التنوع الإثني بحدّ ذاته ليس معضلة، إنما العوامل الأخـــرى، قد تكون سياســـية أو اقتصادية، هي التي تـــؤدي دَوْر المحفّز في توجيه الهويـــات الإثنية نحو النزاع والصراع. وفي إفريقيا كانت وما زالت كثيرٌ من الإثنيات تتزاوج فيما بينها وتتجاور بسلام، في المدن أو في الأرياف، ولا يمنع ذلك ظهور بعض المناوشات بين مجموعتَيْن إثنيتَيْن بمكانٍ ما.

والتوترات الإثنيـــة تتفاوت بين الدول التي تظهر فيهـــا، وتكون غالباً داخلية، وأهـــمّ العوامل المحفزة للنزاعـــات الإثنيـــة فـــي إفريقيا تتمثل فـــي: غياب العدالـــة في توزيع الثـــروة، أو التهميش، أو الإقصاء عن المشاركة في الســـلطة، أو التنازع حول الموارد، أو اســـتغلال الإثنية لتحقيق مكاسب سياسية. وتقع مســـؤولية معالجة مثل هذه القضايـــا الوطنية على الدولة؛ لأنّ أيّ نظام حاكم لا يســـتطيع تحقيق أمرَيْن يُعَدُّ فاشلاً، الأول: «تحقيق الأمن والسلام»، والثاني: «تحقيق التنمية العادلة».

٢- طرق إدارة التنوع الإثني:

وحلّ مثل هذه الإشكالية يكون بإزالة تلك الأسباب المذكورة، وفي ذلك يمكن تصوّر بعض السيناريوهات لإدارة ظاهـــرة الإثنية في إفريقيا، مع الإشـــارة إلى بعض التجارب الإفريقية في هذا الشأن.

أ- الدمج: هو عمليـــة إزالة الفوارق أو الحواجز بيـــن الجماعـــات الإثنية لغرض توحيدهـــا وتكاملها تحت الوحدة الوطنية، ويكون ذلك بإجراءاتٍ وطريقة ســـلميّةٍ هادئة، لكن في الغالب يكون دمج جماعةٍ ما، بمـــا تتميّز به من خصائـــص اجتماعيّة وثقافية، في الجماعة المهيمنة. وسياسة الدمج تسعى إلى إصهار الجماعات المستهدَفة في الجماعة المسيطرة، وليس بالضرورة أن تكون الأخيرة هي الأغلبية، إذ يمكن أن تكون الجماعة المهيمنة أقلية، ونجاح هذه السياســـة غير مضمون؛ لأنّ الإحســـاس بالخطر ســـوف يظلّ قائماً وســـط أبناء الجماعة المراد دمجها، قد تكون حالة الأمازيغ في دول شـــمال إفريقيا من هذا النوع من إدارة التنوع الإثني في إفريقيا، وسياســـة الدمج تتشابه مع سياسة الاســـتيعاب في إصهار أو تذويب

جماعات إثنية في الجماعة المسيطرة.

ب- سياسة الاحتواء: تقوم على مواجهة ما تراه الدولة خطراً على وجودها أو وحدتها واستقرارها، وهي سياسة وقائية لامتصاص المواقف الرافضة أو المقاوِمة وترويضها لقبول الأمر الواقع. ويكون تطبيق هذه السياسة غالباً بإشراك بعض من أبناء الجماعة الإثنية في السلطة لغرض الإرضاء والتسكين دون المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات، وغالباً ما يُحجب أبناء هذه الجماعة عن المناصب الحسّاسة في الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ سياسة الاحتواء مستخدمة في العلاقات الدولية لاستقطاب دولٍ لضمان تأييدها أو ولائها.

ج- تقاسم السلطة: ينبني على الشراكة الحقيقية في السلطة بين الجماعات الفاعلة، وفي الغالب تكون متقاربة من حيث الوزن السياسي أو الاجتماعي أو العدد. وتلجأ الدول إلى هذا الحلّ بعد نزاعاتٍ أو حروب، مثلما حدث في جنوب السودان بتقاسم السلطة بين جماعة دينكا في معسكر الرئيس سلفاكير وجماعة نوير في معسكر نائب الرئيس رياك مشار؛ وحدث ذلك في دولٍ إفريقية أخرى، إلا أنّ هذا الحلّ يتّسم بالتعقيد من الناحية التطبيقية، لأنّ سمتها المغالبة، حيث يسعى كلّ طرفٍ إلى كسب أكثر المناصب عدداً أو حساسية، كما أنّ تقاسم السلطة كثيراً ما يولّد نزاعات جديدة، لصعوبة تطبيق نظام القطبَيْن الحاكمَيْن.

د- التعددية: وهي تنبني على اعتراف وقبول الآخر، وفيها تتمتع الجماعات الإثنية أو الأقليات بحقوقها وحرياتها، وتكون لها المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وسياسة «التعددية» مثالية، تتبناها معظم دساتير الدول نظريّاً، إلا أنّ تطبيقها- حتى في ظلّ الدول المعاصرة والنُّظم الديمقراطية- ليس على مستوى المبدأ النظري.

هـ- الاستبعاد أو التهميش: ينبني على العزل الكلي أو الجزئي لجماعةٍ إثنيةٍ عن السلطة، أو حجبها عن خدمات الدولة. وهي من أخطر الطرق للتعامل مع ظاهرة التعدّد الإثني، وتؤدّي إلى تولّد نزعات انفصالية ونشأة حركات تمرّد، تبدأ غالباً بالمطالبة بالحقوق لتنتهي بالدعوة إلى الانفصال. وتطبق سياسة التهميش في بعض دول القارة الإفريقية؛ مما يسبّب كثيراً من المشكلات.

و- الإبادة: تنبني على تصفية جماعة إثنية والتخلُّص منها. وهي أخطر الطرق للتعامل مع التنوع الإثني، وتعتبر جريمة خطيرة في القانون الجنائي الدولي، وحدثت هذه الجريمة في بعض الدول، مثلما حدث ضدّ جماعة التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤م على أيدي جماعة الهوتو، وما يُتّهم به بعض زعماء الدول أو أمراء الحرب في بعض المناطق.

ز- إقرار سياسة الانفصال: بإعطاء حقّ الانفصال للجماعات الإثنية. ويرى الباحث أنّ هذا المبدأ خطيرٌ على الوحدة الوطنية، خصوصاً في ظلّ غياب الوعي الجماعي للتعايش السلمي أو تضارب المصالح، وخيرُ مثال لهذا المبدأ هو تجربة النظام الفيدرالي الإثيوبي، وتستحق هذه التجربة الدراسة والمتابعة، لأنها تجربة فريدة من نوعها، ففي المادّة ٣٩ من الدستور الإثيوبي عام ١٩٩٥م ما يسمح للقوميات بالانشقاق بشروط معيّنة، إذ تعطي لكلّ قومية أو شعب في إثيوبيا حقّاً مشروطاً لتقرير المصير يصل إلى حقّ الانفصال؛ وتقرّ نفس المادّة من الدستور لكلّ إثنية الحقّ في التحدث بلغتها وكتابتها وتنميتها، وكذا التعبير عن ثقافتها وترقيتها، والحفاظ على تراثها وتاريخها.

وشروط تقرير مصير الإثنيات في الدستور تتمثّل في:

١- أن تُصدّق أغلبية ثلثي المجلس التشريعي للقومية المعنية على طلب الانشقاق.

٢- إذا نظّمت الحكومة الفيدرالية استفتاءً

خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسلّمها لقرار المجلس بالانشقاق.

٣- إذا حظي الطلب بموافقة أغلبية الناخبين في الاستفتاء.

٤- عندما تحوّل الحكومة الفيدرالية سلطاتها إلى المجلس الذي صوّت للانشقاق.

٥- عندما يتمّ العمل بتقسيم الأصول بأسلوبٍ حدّده القانون(١).

هكذا يظهر أن توفّر هذه الشروط ليس أمراً هيّناً، وتضمن الجدية والضرورية لتطبيق مبدأ الانفصال.

والتقسيم الإداري للولايات، في إثيوبيا الفيدرالية، يمكن ملاحظة أنّه مبنيٌّ على أساسٍ إثني: فـ(أورومو): وهم الأغلبية، يتركزون في الجنوب والجنوب الشرقي، و(الأمهريون): في الشمال والشمال الغربي، واللُّغة الأمهرية هي اللغة الوطنية الرسمية، و(الصوماليون): في منطقة الجنوب الشرقي، و(العفر): في الشرق، و(فيدما): في الجنوب. وغيرها من الإثنيات، وتتفاوت مساحات مناطق هذه الإثنيات. ويلاحظ في الفترة الأخيرة وجود توترات إثنية في إثيوبيا لأسبابٍ مختلفة، بعضها سياسية والأخرى اقتصادية، لكن لم تصل إلى درجة الانفصال.

ولا شك في أنّ لكلّ نظامٍ إيجابياته وسلبياته، لذا يحتاج إلى مراجعة وتحسينٍ؛ حتى يتم تعزيز نقاط القوة وسدّ ثغرات الضعف.

٣- النموذج المقترح لإدارة التنوع الإثني في إفريقيا:

لا شك بأنّ إدارة التنوع الإثني تتسم بالتعقيد، فمعظم دول العالم عانت- بشكلٍ ما- من مشكلة التعددية الإثنية، حتى الدول الاستعمارية ابتُليتْ بحروبٍ إثنية مدمّرة، حيث كانت أوروبا مسرحاً لأكبر الحروب وأخطرها، سواء إقليمية أو عالمية.

ولا يبدو أنّ هناك أسلوباً أو منهجية تنجو من بعض السلبيات، خصوصاً في مرحلة التطبيق، لكن المهم هو التقليل من السلبيات، ولا يتأتى ذلك إلا بإرادةٍ سياسيةٍ جادّة، وآليات تنفيذية تُفضي إلى جني النتائج.

ويرى الباحث أنّ إدارة التنوع الإثني من خلال سياسة «التعددية Pluralism» مناسبة للوضع الإفريقي، لأنها تنبني على مبادئ ديمقراطية، وتحقق مصالح الجماعات الإثنية، وتحترم خصوصياتها تحت مظلة الدولة الواحدة. ولكي تنجح هذه السياسة (التعددية) فلابدّ أولاً: من إرادةٍ سياسيةٍ جادّة، ثم ثانياً: وضع إطارٍ نظريٍّ واضح وآلياتٍ تنفيذيةٍ فعّالة.

والقائمة الآتية تتضمن الحدّ الأدنى من المبادئ والقواعد لهذه السياسة (التعددية في إدارة التنوع الإثني):

١- قبول الآخر.

٢- الشراكة الحقيقة في السلطة واتخاذ القرارات وتنفيذها.

٣- العدالة في توزيع الثروة، والتنمية، وتقديم الخدمات.

٤- ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإيجاد قنوات أو آليات تضمن ممارسة تلك الحقوق والحريات، والحفاظ على خصوصيات الجماعات الإثنية وتنميتها.

٥- الإحساس بالأمان، كنتيجة لتطبيق هذه السياسة؛ لأنّ أخطر سبب يؤدي إلى التوترات الإثنية هو الظلم والإحساس بالخطر أو عدم الأمان على المصالح والخصوصيات ■

(١) The constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995, article 39.